

إنجازات ثورة التعليم العالي في الفترة من 1989 - 2009م



مقدمة:

برزت مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات اختناقات في القبول نتيجة للزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب الجالسين للشهادة السودانية والمؤهلين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وصاحب ذلك ارتفاع في أعداد الطلاب الدارسين بالخارج. فكان لابد من ثورة لمواجهة هذه الإشكاليات، لذلك اهتمت ثورة الإنقاذ الوطني منذ تفجرها بالتوسع في التعليم العالي الذي بدأ منذ العام الأول للثورة، حيث استطاعت الاستجابة الكبيرة للطلب الاجتماعي على التعليم العالي والذي تمثل في توفير فرص واسعة لاستيعاب الطلاب بالمؤسسات التعليمية، كما أن انتقال هذه المؤسسات إلى ولايات السودان المختلفة كان من أبرز الإنجازات التي تحققت في ظل عهد الثورة.

حال التعليم العالي قبل ثورة الإنقاذ الوطني

وجدت ثورة الإنقاذ الوطني حال التعليم العالي كما عبر عنه السيد رئيس مجلس قيادة الثورة في خطابه أمام المؤتمر التداولي للتعليم العالي في فبراير 1990م بما يلي:

1. قلة استيعاب المؤسسات التعليمية (6% من המתحدين كل عام) مما يعني الصفوية.
2. وقفل الباب أمام الشباب ومطامحه وآماله ومن ورائها آمال المجتمع العريضة.
3. تركز المؤسسات التعليمية العليا في العاصمة مما حرم الأقاليم من إشعاعاتها.
4. الاجتماعية والثقافية والتنمية وحال دون أداء دورها في بسط الثقافة الشعبية.
5. زيادة مستمرة في أعداد الطلاب الدارسين بالخارج مما أضاف أعباء مالية على البلاد.
6. ضعف موارد التعليم العالي وتزايد أعبائه على الخزانة العامة مما أقعده عن الاهتمام.
7. ببنياته وهياكله الاستيعابية.
8. ضعف الرابطة بين التعليم العالي وقيم المجتمع مادة ولغة رغم محاولات الإصلاح التي.
9. جرت في قطاع التعليم العام.

قرارات ثورة التعليم العالي

وجهت الدولة جانباً كبيراً من عنايتها لتقصي هذه الظواهر ومعالجتها حتى يصبح التعليم العالي أداة من أدوات التغيير، ومن أجل تعليم عال يقوم على فلسفة وطنية وارتباط وثيق بالبيئة المحلية عناية وتطويراً لمواردها أصدر رئيس الجمهورية في 4 ديسمبر 1989م قرارات ثورة التعليم العالي التالية:

1. مضاعفة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي.
2. الأخذ بنظام الانتساب في مؤسسات التعليم العالي.
3. إلحاق كل المعاهد العليا والكليات القائمة بإحدى الجامعات المناسبة وتعديل النظم الأكاديمية لتقوم الجامعات بمنح الدبلوم والشهادات الأخرى بجانب البكالوريوس.
4. الأخذ بنظام الكليات الجامعية في الأقاليم والتي تتبع للجامعات القائمة.
5. إنشاء جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا على أن يكون معهد الكليات التكنولوجية. القائم نواة لها.
6. التصديق بقيام كليات وجامعات جديدة غير حكومية، ومنح الإقليمي منها الامتيازات والمساعدات الضرورية.
7. الفراغ خلال العام الدراسي 1990 / 1991م من الدراسات التحضيرية الخاصة. باعتماد اللغة العربية لغة تدريس في التعليم العالي.
8. تعديل قوانين الجامعات والتعليم العالي لاستيعاب القرارات أعلاه وإزالة التناقض وإحكام التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والمجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي.

المؤتمر التداولي للتعليم العالي:

انعقد المؤتمر التداولي للتعليم العالي في فبراير 1991م لأجل وضع الخطط العامة والبرامج لتنفيذ قرارات ثورة التعليم العالي. واتخذت العديد من التوصيات تمت الموافقة عليها بقرار -مجلس الوزراء رقم (419) لسنة 1990م. وقد تطرقت التوصيات للآتي

- 1) أهداف التعليم العالي.
- 2) التعريب.
- 4) التعليم الفني والتقني.
- 5) السياسات الاقتصادية.

6) السياسات المؤسسية.

7) تمويل التعليم العالي.

استراتيجية التعليم العالي:

كان لابد من تحديد بعض الأهداف والمؤشرات بحسبانها ركيزة لمنهج استراتيجي لتنفيذ الخيارات المعلنة، فجاء في الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة (92 - 2002م) عن التعليم العالي ما يلي:

1. إعادة صياغة المناهج والمقررات بما يتسق مع توجه الدولة خاصة في مجالات 1. الاقتصاد والاجتماع وغيرها.
2. مواصلة تحديث المناهج بصورة مستمرة لتواكب تقدم المعرفة وحاجات المجتمع.
3. الاهتمام بالتخصصات التي تلبي حاجات الولايات.
4. الاهتمام بالدراسات البيئية والأسرية في جميع مجالات التعليم العالي.
5. تأصيل الثقافة والنأي عن التغريب وجعل اللغة العربية هي الأصل في التدريس.
6. والبحث والاهتمام بدراسة اللغات والثقافات الأجنبية.
7. ترشيد التعليم بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة، والسعي إلى الاعتماد على الذات.
8. العناية بتدريب القوى العاملة رفيعة المستوى، وإعداد العلماء وتدريبهم ليقودوا البحث العلمي لتكون لهم القدرة على مواكبة المعرفة المتجددة والمتطورة.
9. تشجيع البحث العلمي، خاصة البحث العلمي الجماعي ومتعدد التخصصات وربطه بالتدريس والإنتاج، واستنباط أصوله.
10. أن تولي الجامعات، وبخاصة جامعة الخرطوم، اهتماماً أكبر بالدراسات العليا.
11. تشجيع التعليم العالي الخاص وفق ضوابط تضمن مستويات رفيعة.
12. دعم مؤسسات التعليم العالي بهدف تحقيق أهداف الخطة مع الحفاظ على المستويات العلمية وتطويرها بهدف تعزيز الأنماط التخصصية الملائمة لكل مؤسسة لمعالجة مشاكل المجتمع وتحقيق سياسة تكامل التخصصات بين الجامعات وتفادي الازدواجية المخلة بإعطاء الأسبقية للتعليم التقني مع مراعاة القيم الاجتماعية والاقتصادية، وربط التعليم العام والعالي بحاجات التنمية بصورة فاعلة.
13. تشجيع التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم العسكري والأمني والدبلوماسي ومؤسسات التعليم العالي.
14. تطوير التعليم الفني والتقني ليلبغ 60% من التعليم العالي، وتوفير التدريب المهني والحرفي المتقدم، بما يضمن حاجات الإستراتيجية الشاملة.

15. مضاعفة الجامعات بما يستوعب أربعة أضعاف الأعداد الحالية ويقلل من أعداد 15. الطلاب الدارسين في الخارج.

لقد أكدت قرارات ثورة التعليم العالي، وتوصيات المؤتمر القومي للتعليم العالي، ومقررات الاستراتيجية القومية الشاملة حول التعليم العالي ضرورة الاهتمام القومي بقضية التعليم العالي حتى يقوم بدوره الريادي في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

تطور تشريعات التعليم العالي

عُدل قانون تنظيم التعليم العالي في عام 1990م ليرسي دعائم ومرتكزات ثورة التعليم العالي التي أحدثت نقلة كمية ونوعية في مسار التعليم العالي الحكومي بإنشاء جامعات جديدة في جميع أنحاء البلاد. عُدل هذا القانون عام 1993م ثم في 1995م لمواكبة المستجدات والمتغيرات.

واقضى تنفيذ سياسات التعليم العالي واستراتيجياته إجراء التغييرات اللازمة في البنية الهيكلية للتعليم العالي ليتكون البناء التنظيمي الحالي للتعليم العالي من الأجهزة التالية:

المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي

يرأس المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتتكون عضويته من رؤساء ومديري الجامعات وممثلين للتعليم العالي الأهلي ووكلاء بعض الوزارات الاتحادية وبعض الشخصيات القومية. ويضطلع المجلس بمهمة التخطيط والتنسيق للسياسات والخطط التعليمية والبحثية عبر أمانة عامة ولجان دائمة وأخرى علمية متخصصة تفصيلها كما يلي:

1. الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم العالي.

تؤدي الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي المهام التالية:

- الإعداد لاجتماعات المجلس.
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس التي يصدرها في دورات انعقاده.

- جمع البيانات والإحصاءات وإعداد الدراسات والتقارير اللازمة لتنفيذ اختصاصات المجلس.

2. اللجان العلمية المتخصصة.

أنشئت في عام 1996 م لجان علمية متخصصة استشارية للمجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي لترقية الأداء بمؤسسات التعليم العالي، وهي:

- لجنة الدراسات الهندسية والتقنية.
- لجنة الدراسات الزراعية والبيطرية والموارد الطبيعية والبيئة.
- لجنة الدراسات الطبية والصحية.
- لجنة العلوم الأساسية.
- لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- لجنة الدراسات التربوية.
- لجنة الدراسات الإنسانية.
- لجنة دراسات الحاسوب.
- لجنة الدراسات القانونية والشريعة.
- لجنة البحث العلمي.

3. اللجان الدائمة .

- لجنة تمويل التعليم العالي.
- لجنة قبول التعليم العالي.
- لجنة العلاقات الخارجية.

- لجنة تنظيم مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي.
- لجنة التخطيط.
- لجنة التدريب.
- لجنة تأصيل المعرفة.

الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أنشئت وزارة التعليم العالي في عام 1975 م للقيام بمهمة وضع السياسات والخطط والبرامج لقطاع التعليم العالي والتنسيق بين مؤسساته. إلا أنها دمجت في بعض المرات مع وزارة التربية والتعليم، ليحيى فصلها في شكلها الحالي على يد الإنقاذ في العام 1993م وليكون بروفييسور إبراهيم أحمد عمر أول وزير لها في عهد الإنقاذ وهو قائد ثورة التعليم العالي.

تتكون الوزارة من هيئات هي : الهيئة العليا للتعبير، هيئة التعليم التقني، وهيئة التقويم والاعتماد. وإدارات هي : الإدارة العامة لتمويل التعليم العالي، الإدارة العامة للقبول وتقييم وتوثيق الشهادات، الإدارة العامة للتعليم العالي الأهلي والأجنبي، الإدارة العامة للعلاقات الخارجية والتدريب، الإدارة العامة للبحث العلمي والتخطيط، الإدارة العامة للتدريب، إدارة العلاقات العامة والإعلام، الإدارة العامة لشئون الطلاب، وإدارة تقانة المعلومات والاتصالات. ووحدات هي : الصندوق القومي لرعاية الطلاب، المركز القومي للغات والترجمة، ومعهد السودان للعلوم الطبيعية.

:التوسع وزيادة الاستيعاب

من أهم إنجازات التعليم العالي في عهد الإنقاذ الوطني هي التوسع في مؤسسات التعليم العالي والتي كانت قبل 1990م خمس جامعات فقط، هي: (الخرطوم، أم درمان الإسلامية، الجزيرة، جوبا، وجامعة القاهرة فرع الخرطوم) بالإضافة إلى معهد الكليات التكنولوجية وبعض الكليات والمعاهد العليا بمستوى الدبلوم.

إن أول قرارات التوسع عام 1990م شملت ترفيع معهد الكليات التكنولوجية إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وترفيع كلية القرآن الكريم إلى جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، وضم المعهد العلمي بأم درمان إليها، وتوسعت الجامعة بقيام كليات جديدة وفتحت مراكز لها في بعض الولايات.

في العام 1993م تم إنشاء جامعة النيلين التي أضافت إلى الكليات النظرية القائمة بجامعة القاهرة فرع الخرطوم عدداً من الكليات التطبيقية. وتوسعت جامعة أم درمان الإسلامية والتي كانت حتى عام 1990م قاصرة على الكليات النظرية فأنشأت كليات علمية وتطبيقية. وشمل التوسع جامعات جوبا والخرطوم وذلك بإضافة عدد من الكليات الجديدة.

ظلت الجامعات القديمة تستوعب معظم الطلاب بالتعليم العالي وذلك لمضاعفة القبول بها خلال فترة التسعينيات بأكثر من أربعة أضعاف، كما قامت بإدخال برامج جديدة في الكليات القائمة لمقابلة المتغيرات المستحدثة.

واهتمت الإنقاذ بقيام جامعات جديدة بالولايات لتلبية احتياجات الولايات من التخصصات المختلفة وتحقيق ارتباط الجامعة بالبيئة والمجتمع. لذلك أصدر رئيس مجلس قيادة الثورة في العام 1990م قراراً بقيام جامعة كردفان بكردفان، وجامعة الشرق بالولاية الشرقية، وجامعة وادي النيل بالشمالية، وجامعة الفاتح من سبتمبر بدارفور، وبدأت هذه الجامعات الدراسة الفعلية في العام 90/1991م. وفي الأعوام 91/92/1993م أضيفت جامعات جديدة هي: الزعيم الأزهري، سنار، بحر الغزال، أعالي النيل، وجامعة الإمام المهدي.

في عام 1994م انبثقت جامعات جديدة عن الجامعات الإقليمية السابقة، وذلك نتيجة لقيام الحكم الاتحادي وتقسيم الولايات، وكان هذا بموجب القرار الجمهوري رقم (67) لسنة 1994م، وهي جامعات: القصارف، البحر الأحمر، دنقلا، شندي، زانجي، نيالا، والدنج. ثم أعقب ذلك في فترة لاحقة قيام جامعات جديدة خلال الفترة من 95/96/1997م وهي جامعات: النيل الأزرق، بخت الرضا، وجامعة غرب كردفان. كما تم ترفيع أكاديمية كرري للتقانة التي أنشئت في العام 1994م لتعنى بإعداد الكوادر الهندسية والتقنية لسد حاجات القوات المسلحة من هذه الكوادر إلى جامعة في العام 2008م، وضم إليها بقية الكليات العسكرية الأخرى بعد ضبط برامجها لتستوفي مستويات التعليم العالي محلياً وعالمياً. ثم بعد تحقيق

اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب في العام 2005م، تم إنشاء جامعتي رمبيك والسلام

التوسع في قبول الطلاب

انتشرت الجامعات في كل الولايات حيث بلغت اليوم 35 جامعة حكومية بعد أن كانت خمس فقط عام 1989م. وزادت مؤسسات التعليم العالي الأهلي من مؤسستين عام 1989م (كلية الأحفاد الجامعية وجامعة أم درمان الأهلية) إلى خمس جامعات أهلية وخاصة و(40) كلية ومعهد عالي أهلي خاص و19 كلية تقنية.

وبهذا بلغ مجموع مؤسسات التعليم العالي في هذا العام 99 مؤسسة من جامعات وكليات ومعاهد حكومية وخاصة وكلية تقنية. وقابل ذلك توسع في القبول بهذه المؤسسات، فحتى العام 1989م لم تكن مؤسسات التعليم العالي تستوعب أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة وبإنشاء المؤسسات الجديدة ارتفع القبول ليصل العدد المخطط للقبول في هذا العام (2009) 2010 - إلى أكثر من (159) ألف طالب وطالبة للبكالوريوس والدبلوم.

ولإحداث التوازن المطلوب بين الولايات تم اعتماد سياسة القبول الولائي وذلك بتخصيص مقاعد في الجامعات بالولايات ليتنافس عليها أبناء الولاية. بدأ هذا التخصيص بنسبة 20% وارتفع إلى 30% ليصير اليوم 50%. وقد استوعب القبول الولائي منذ عام 1990م أكثر من 40 ألف طالب وطالبة من أبناء الولايات في الجامعات التي توجد في ولاياتهم وكل ذلك تم وفق أسس وضوابط صارمة قصد منها تحقيق تنمية متوازنة في جميع ولايات السودان المترامية بتأهيل كادر مؤهل في جميع التخصصات.

كما تم استيعاب الطلاب الدارسين بالخارج في المؤسسات التعليمية بالداخل. ولقد كان لهذا الأمر أثره الإيجابي برد غربة الطلاب ورفع الأعباء المالية للدراسة بالخارج عن كاهل أولياء أمورهم والتي بلغت تكلفتهم حوالي (60 مليون دولار سنوياً) بالإضافة لتجنيب أبنائنا كثيراً من المشاكل. حيث عاد للبلاد (6.122) من الطلاب الدارسين بالخارج، وتم استيعابهم في المؤسسات السودانية.

:التوسع في التعليم العالي الأهلي والأجنبي

أكدت قرارات ثورة التعليم العالي وتوصيات مؤتمر التعليم العالي على أهمية تشجيع التعليم

العالي الأهلي والأجنبي ليصبح مسانداً للتعليم العالي الحكومي. وفي أول اجتماع للمجلس القومي للتعليم العالي في عام 1990م اتخذ المجلس قراراً بإنشاء لجنة دائمة تعنى بمؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي وضمت في تشكيلها عدداً من ذوي الخبرة وأساتذة الجامعات والمهتمين بقضايا التعليم العالي بالبلاد.

تحت إشراف اللجنة ومتابعة الإدارة العامة للتعليم العالي الأهلي والأجنبي بالوزارة تم التصديق خلال عقد التسعين على إنشاء مؤسسات جديدة للتعليم العالي الأهلي بالبلاد في كافة المجالات لتكمل دور المؤسسات الحكومية، إذ ارتفع عدد مؤسسات التعليم الأهلي من مؤسستين في العام 89/90 إلى (45) مؤسسة أهلية وأجنبية في العام 2008/2009م، تُقدم هذه المؤسسات برامج دراسية على مستوى البكالوريوس والدبلوم ويمثل عدد طلابها حوالي 25% من أعداد الطلاب بالتعليم العالي.

في العام 1995م تم ترفيع كلية الأحفاد إلى جامعة الأحفاد للبنات، وكلية أم درمان الأهلية إلى جامعة أم درمان الأهلية، كما تم ترفيع كلية علوم التقانة التي أنشئت في العام 1995م إلى جامعة العلوم والتقانة في العام 2006م، كما تم ترفيع أكاديمية العلوم الطبية والتكنولوجيا التي أنشئت في العام 1996م إلى جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا في العام 2007م. وأنشئت جامعة السودان العالمية عام 1990م بقرار من المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي ، وباشرت عملها بقبول أول دفعة لها في العام 1997م. وأنشئت جامعة الرباط الوطني بقرار جمهوري في مايو 2000م، وأجيز قانونها من المجلس الوطني.

الاهتمام بالتعليم التقني

شملت ثورة التعليم زيادة القبول والتوسع في برامج الدبلوم التقني بالجامعات القائمة، وإنشاء كليات تقنية قائمة بذاتها وذلك لاستكمال حلقات الثورة في مجال التعليم بكل أوجهه. وتتبع أهمية التعليم التقني بأن خريجه هم الدعامة الأساسية للتطوير ودفع عجلة التنمية لكل البلدان. وكل البلاد التي تقدمت وتطورت وأصبحت في مصاف الدول العظمى ما تبوأته هذه المكانة إلا باهتمامها بالتعليم التقني ومؤسساته وخريجه. لذلك أعطت ثورة التعليم العالي هذا الأمر كامل عنايتها فأنشأت الوزارة هيئة التعليم التقني بقرار وزاري رقم (3) للعام 2003م

أوضحت فيه تشكيل مجلس التعليم التقني ومهامه واختصاصاته وكذلك مهام واختصاصات رئيس الهيئة والمجلس العلمي والدوائر التابعة للهيئة.

كليات هيئة التعليم التقني

1. كلية نيالا التقنية.
2. كلية الشيخ عبد الله البدري التقنية.
3. كلية المحيربيا التقنية.
4. كلية كنانة التقنية.
5. كلية القطينة التقنية.
6. كلية كسلا التقنية.
7. كلية ود مدني التقنية.
8. كلية الجريف شرق التقنية.
9. كلية الفعج التقنية.
10. كلية بور تسودان التقنية.
11. كلية أم روابة التقنية.
12. كلية مروى التقنية.
13. كلية الشيخ عبد الله البدري الصحية التقنية.
14. كلية بانتيو التقنية.
15. كلية القصارف التقنية.
16. كلية ربك التقنية.
17. كلية الدمازين التقنية.
18. كلية فداسي التقنية.
19. كلية فارس التقنية.

كليات تنمية المجتمع

جاءت مبررات فكرة قيام المشروع في إطار جهود الدولة المبذولة لتعزيز دور المرأة ومشاركتها في الشأن العام، وسعي الدولة بوضع السياسات والاستراتيجيات التي تكفل النهوض بالمرأة في الريف والحضر معاً، ولخلق مشروعات محاربة الفقر عبر برامج التوعية ورفع القدرات وإتاحة فرص تعليم جديدة بالمجتمع بعيدة عن النمطية السابقة، يرتبط هذا المشروع بالجامعات باعتباره تكملة لرسالتها تجاه مجتمعاتها، ولا تشترط الكلية الحصول على أي

مؤهل سابق إذ تقبل الكلية الأميات والجامعيات ولا يشترط تحديد العمر في القبول

تشتمل المناهج الدراسية المقدمة من خلال هذه الكليات على: الدراسات الإسلامية، الغذاء والتغذية، الجماليات، الصحة، والبيئة.

: وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى في كلٍّ من

العدد	الجامعة	الولاية	رقم
5	جامعة الدلنج	جنوب كردفان	1
7	الإمام المهدي	النيل الأبيض	2
9	بخت الرضا		
15	الجزيرة	الجزيرة	3
4	كلية المحيريبا التقنية		
10	وادي النيل	نهر النيل	4
6	شندي		
7	كلية الشيخ عبد الله البدري التقنية		
6	جامعة الفاشر	شمال دارفور	5

6	سنار	جامعة سنار	7
7	النيل الأزرق	جامعة النيل الأزرق	6
8	كسلا	جامعة كسلا	6
9	غرب دارفور	جامعة زالنجي	3
10	الخرطوم	جامعة النيلين	100

: تم تنفيذ المرحلة الثانية في كل من

رقم	الولاية	الجامعة/الكلية	العدد
1	القضارف	جامعة القضارف	3
2	جنوب دارفور	جامعة نيالا	3
		كلية نيالا التقنية	1
3	شمال كردفان	جامعة كردفان	6
4	البحر الأحمر	جامعة البحر الأحمر	4
5	الشمالية	جامعة دنقلا	12
6	الخرطوم	جامعة أم درمان الإسلامية	145

وجاري الآن تأسيس عدد (85) فرعاً للكلية بكل ولايات السودان المختلفة.

تأصيل التعليم العالي:

أولت ثورة التعليم العالي أهمية بالغة لمسألة تأصيل المعرفة وجاء من ضمن توصيات المؤتمر التداولي (فبراير 1990م) وفي محور الأهداف "تأصيل التعليم العالي بحيث يكون معبراً عن الخصائص المميزة لأهل السودان من معتقداتهم وموروثاتهم الإسلامية والعربية والإفريقية".

ولتحقيق هذا الهدف أنشأ المجلس القومي للتعليم العالي لجنة متخصصة تعنى بشئون التأصيل، وإدارة لتأصيل المعرفة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد عنيت هذه الإدارة بالأنشطة المختلفة لتأصيل المعرفة، بجانب النشر والتأصيل فأصدرت في العام 1994م العدد الأول من مجلة (التأصيل) وهي إصدار تهتم بالدراسات المتعمقة التي تبحث في مناهج المعرفة وفلسفة العلوم ودراسة التراث العلمي الإنساني بهدف استخلاص منهجية إسلامية تنتظم في إطارها معارف الوحي والكون، وقد صدر منها حتى العدد رقم (17) من هذه المجلة في ديسمبر 2008م. كما تصدر الإدارة سلسلة رسائل التأصيل أصدرت منها حتى العام الحالي (6) رسائل. كذلك أنشأت مكتبة متخصصة مزودة بأهم الكتب في علوم القرآن واللغة العربية والتاريخ والحضارة الإسلامية.

اهتمت الإدارة أيضاً بالنظر في مناهج التعليم العالي وكونت لجاناً متخصصة لدراسة المناهج على المستوى الجامعي واهتمت بصفة خاصة بإعداد منهج تأصيلي في اللغة العربية وآخر للدراسات الاجتماعية لإبراز جانب الإصلاح الاجتماعي في المناهج الدراسية. وشجعت الإدارة إجراء البحوث في جوانب التأصيل المختلفة من خلال دعمها لعدد من الرسائل الجامعية لطلاب الدراسات العليا في التخصصات ذات الصلة بقضايا التأصيل.

التعريب

اعتمدت ثورة التعليم العالي تعريب لغة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بالارتكاز على استخدام اللسان العربي، ومن ثم تيسير الإحاطة بالمعارف الإنسانية وتذليل تعلمها والانتفاع به في إرساء ركائز النهضة العلمية والثقافية. وكانت أولى الخطوات لجعل هذا الأمر واقعاً أن أنشئت الهيئة العليا للتعريب بموجب القرار الوزاري رقم (21) لسنة 1990م لتضطلع بمهام

وضع الكتاب المنهجي والمرجعي المعرب وتعريب المصطلحات العلمية والتأليف والترجمة والنشر والتمكين لسياسة التعريب في الجامعات. وللهيئة مجلس يتكون من 44 عضواً برئاسة رئيس الهيئة إضافة إلى أمانة عامة ووحدات إدارية. وقامت الهيئة ووحدات التعريب بالجامعات بمعالجة مشكل توحيد المصطلح العلمي، كما عقدت العديد من الندوات المتخصصة لتعريب المسميات العلمية في جميع مناهج التعليم العالي وتخصصاته، ونتج عن ذلك الجهد إصدار عدد من المعاجم وتأليف وترجمة عدد من الكتب المرجعية باللغة العربية.

تأهيل وتدريب أساتذة الجامعات

إثر الإعلان عن ثورة التعليم العالي وما تبعته من سياسات هدفت إلى إحداث توسع في استيعاب الطلاب بالجامعات السودانية، وضعت الوزارة خطة لإعداد الأطر التدريسية المطلوبة من خلال فرص التدريب طويل وقصير الأجل والدورات المتخصصة في كافة المجالات، علماً بأن أعضاء الهيئة التدريسية قد ارتفعت أعدادهم من 1.422 عام 1991م إلى 9.549 في العام 2008م.

وتوضح الإحصاءات أن المبعوثين للدرجات العليا خارج السودان ارتفع من 209 مبعوث في عام 1990م إلى 377 في العام 2008م. ونسبة للتكلفة العالية للتدريب الخارجي فقد أصدر المجلس القومي في دورة انعقاده السابعة في أغسطس 1997م عدداً من القرارات لتشجيع التدريب الداخلي وحفز الجامعات على ابتعاث منسوبيها من مساعدي وأعضاء هيئات التدريس للدراسات العليا داخل السودان، وبموجب هذه السياسة ارتفعت أعداد المبعوثين داخلياً من 989 مبعوثاً في عام 1996م إلى 3566 مبعوثاً في العام 2008م.

الجودة في التعليم العالي

إيماناً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأهمية ضمان النوعية في مؤسسات التعليم العالي أنشأت الوزارة في النصف الثاني من عام 2003م الهيئة العليا للتقويم والاعتماد كهيئة مستقلة تعمل على تحسين الأداء وتجويده والارتقاء به وضمان نوعية المخرجات في مؤسسات التعليم العالي. وتحقيقاً لسياسة الجودة والتقويم والاعتماد فقد قامت الهيئة بالتقويم بالآتي:

1. نشر ثقافة التقويم الذاتي عن طريق تقديم الندوات والمحاضرات حول التقويم ودوره. 1.
2. وأهميته في جميع مؤسسات التعليم العالي.
3. تنظيم دورات تدريبية لمسؤولي وحدات التقويم الذاتي بمؤسسات التعليم العالي. 2.
4. وضع المعايير للتقويم والقياس من خلال جمع الأدوات والمعايير الخاصة بتقويم الأداء. 3.
5. في المجالات الأكاديمية المختلفة.
6. تتم مراجعة المناهج بالجامعات بعد كل دورة دراسية وتستعين الجامعات بالأساتذة. 4.
7. ذوي الخبرة العالية كأساتذة زوار وممتحنين خارجيين حيث يبذلون آراءهم حول المناهج. وتؤخذ تلك الآراء بعين الاعتبار عند مراجعة المناهج.
8. تضطلع المجالس العلمية بالجامعات بمهمة تجديد المناهج حسب المتغيرات المحلية. 5.
9. والعالمية.
10. تهتم الجامعات بتدريب الطلاب كجزء من المناهج وكذلك البحث العلمي، إذ تشترط كثير. 6.
11. من الجامعات بحوث التخرج كشرط أساسي لمنح الدرجة العلمية.
12. التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في مراكز التطوير المهني في الجامعات. 7.
13. العريقة.
14. التقويم الدوري للمؤسسات عبر اللجان العلمية المتخصصة وتقويم المناهج الدراسية. 8.
15. إعداد ورقة أساسية تضمنت رؤية الوزارة حول تجويد التعليم العالي والبحث العلمي. 9.
16. تجيب على الآتي: أين نحن الآن؟ ماذا نريد من التعليم العالي والبحث العلمي؟ كيف نصل لما نريد؟
17. عقدت لقاءات مع أركان العملية التعليمية من عمداء كليات وأمناء شئون علمية وعمداء. 10.
18. للدراسات العليا وعمداء الطلاب ووكلاء الجامعات وأعضاء هيئة التدريس لاستصحاب آرائهم في رؤية التجويد.
19. أعدت اللجان العلمية رؤى لتجويد وتطوير التعليم العالي في التخصصات المختلفة. 11.
20. وقد فرغت اللجان من إعداد مشروع تطوير كليات التربية بتكلفة تقديرية قدرها 65 مليون دولار.

مشروع شبكة معلومات الجامعات السودانية / المكتبة الافتراضية للجامعات السودانية

مقدمة

تواجه مؤسسات التعليم العالي تحدياً كبيراً في تطبيق التقانة الحديثة وجعلها أداة أساسية في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي بكافة تخصصاته. وحتى تتمكن الجامعات السودانية من القيام بالدور المناط بها في قيادة المجتمع نحو التحديث وتأهيله للتعامل مع مجتمع المعرفة العالمي، قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إنشاء مكتبة افتراضية توفر للأساتذة

والطلاب المعلومات الضرورية للتعليم والتعلم والبحث العلمي بالإضافة إلى مخرجات العملية التعليمية والبحثية في هذه الجامعات. وجاء مشروع مكتبة الجامعات السودانية الافتراضية والذي يهدف إلى دعم الأنشطة SUIN ضمن مشروع شبكة الجامعات السودانية SUVL التعليمية والبحثية وترقية أساليب كسب المعرفة وتطوير نظم إدارة الجامعة وتحديثها وذلك بتوفير الكتب والمجلات الإلكترونية والمواد التدريسية والبحثية والمحاضرات والمعلومات الإدارية (مباشرة وغير مباشرة) باستخدام الأدوات المعتمدة على تقانة المعلومات والاتصالات

وكانت الوظيفة الرئيسة لمشروع مكتبة السودان الهندسية الافتراضية هي تطوير وتحديث أساليب جمع وتخزين وتنظيم المعلومات والمعرفة على نسق رقمي وتوفير أساليب سهلة وفي متناول الجميع للوصول إلى هذه المعلومات وعلى مدار الساعة ومن مواقع مختلفة

ما تم إنجازه في هذا المشروع

تم في المرحلة الأولى ربط 30 جامعة ومؤسسة تعليم عالي بالبلاد بواسطة شبكة معلومات إلكترونية. وتم تنفيذ الربط بواسطة شركة داتانت. وأستخدمت تقنيات تبادل الأطر لتحقيق الربط الإلكتروني.

إلى مركز الشبكة الرئيس Mbps حالياً وصلت كل جامعة بقناة نقل معلومات سعتها 2 بجامعة الخرطوم. يسمح تصميم الشبكة بالتبادل المباشر للمعلومات بين الجامعات fiber . وذلك باستخدام تقنية Mbps السودانية بالإنترنت بقناة نقل سعتها 11

الحقيقية لكل جامعة بين (4 IP numbers) تم توفير عدد من أرقام عناوين الاتصال و24 رقم) حتى تتمكن كل جامعة من استضافة موقعها الإلكتروني وتقديم خدمات البريد والنشر الإلكتروني على شبكة المعلومات الدولية.

لتقديم خدمات المكتبة الافتراضية استخدم وكيل في كل جامعة للربط على مستوى لهذا الغرض (Fedora) على نظام التشغيل لينكس squid الخدمات. واستخدم برنامج عمل دورات تدريبية في معايير الجودة في المكتبات، وفي تقانة المعلومات والاتصالات

المكتبة الافتراضية

خطط لتنفيذ محتويات المكتبة الافتراضية أن يكون على ثلاث مراحل أساسية وهي

مرحلة جمع المعلومات / 1

تم تنفيذ الجزء الأول من هذه المرحلة في ديسمبر 2004م بواسطة استمارة استبيان تم توزيعها على الجامعات السودانية لمعرفة عدد المكتبات السودانية الرقمية الموجودة ومكانها و نوع البرمجيات ونوع قواعد البيانات المستخدمة فيها, إضافة لمعلومات عن شبكة الاتصالات في كل جامعة , ولقد تم جمع هذه المعلومات قبل مرحلة التصميم.

مرحلة التصميم والتنفيذ / 2

بدأ العمل في مرحلة التصميم في منتصف يناير 2005م أما مرحلة تنفيذ المكتبات المتخصصة فقد بدأ في فبراير 2005م، وقد تم تنفيذ كل المهام في يونيو 2006م وتم رفع محتويات 3 جامعات وتحتوي المكتبة على 200.000 سجل.

مرحلة الاختبار والتحقق / 3

لازال المشروع في مرحلة الاختبار وتحسين الجودة.

المشاركة المجتمعية للجامعات

1. تنفيذاً لاتفاقيات السلام استوعبت الجامعات الطلاب العائدين بموجب اتفاقية نيفاشا (1. 4.500 طالبا) وبموجب اتفاقية أبوجا استوعبت (5.723 طالباً).
2. تطوير الخدمات التعليمية والصحية بقيام مدارس التدريب والمستشفيات التعليمية. 2. ووجود أعداد مقدره من حملة الدكتوراه في هذه المجالات لم تكن متوفرة بالولايات في السابق.
3. قيادة النشاط التوعوي والدعوي من هيئة التدريس بكليات الدراسات الإسلامية. 3. والشريعة.
4. تأهيل ورفع قدرات الأطر الفنية من خلال برامج الكليات التقنية. 4.
5. تقديم الدراسات والاستشارات للجهاز التنفيذي والمساهمة في التخطيط الاستراتيجي. 5. بالولايات.
6. تأهيل العاملين بالجهاز التنفيذي في مجالات الإدارة والمالية والمعلوماتية. 6.
7. تطوير المرأة الريفية ومحو الأمية عبر أنشطة كليات المجتمع ومراكزها المنتشرة في. 7. المحليات.
8. أنشطة مراكز دراسات السلام بالجامعات بتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل. 8. . حول نشر ثقافة السلام وفض النزاعات.
9. البحث العلمي المرتبط بحل قضايا ومشاكل القطاعات الإنتاجية بالولايات. 9.

رعاية الطلاب

بعد إعلان ثورة التعليم العالي في عام 1990م وزيادة عدد مؤسسات التعليم العالي، ترتب على هذا القرار إلغاء نظامي السكن والإعاشة اللذين سادا في الفترة السابقة، وأصبح لابد من التفكير في إيجاد جسم بديل يلقي على عاتقه مسئولية تنظيم خدمة الطلاب وفصلها حتى تتفرغ مؤسسات التعليم العالي للجانب الأكاديمي والعلمي. وبهذا جاء إنشاء الصندوق القومي لدعم الطلاب ليكون الركيزة الأساسية لإسناد ثورة التعليم العالي وذلك بموجب قرار من مجلس قيادة الثورة بالقرار رقم (307) بتاريخ 12/9/1991م.

وألقت ثورة التعليم العالي ومنذ بدايتها على عاتق الصندوق القومي لرعاية الطلاب مسئولية إسكان الطلاب، بعد أن فكت الارتباط بين خدمات السكن والإعاشة من الجامعات لذا أصبح إسكان الطلاب وبناء المدن الجامعية من أكبر التحديات التي واجهت الصندوق في ظل الأعداد المتزايدة في القبول للجامعات والمعاهد العليا كهدف أساسي لثورة التعليم العالي ولتحقيق الإسناد الحقيقي لهذه الثورة اضطلع الصندوق بدوره في إنشاء وبناء المدن الجامعية واستغلال الداخليات القديمة وصيانتها واستئجار المنازل لمجابهة الزيادة في أعداد الطلاب المقبولين في كافة الولايات. وتوفر المدن الجامعية التي قام ويقوم الصندوق بإنشائها بيئة جيدة للإعاشة والدراسة وتحقيق قدراً كبيراً لاستقرار الطالب النفسي والاجتماعي كما توجد بهذه المدن كافة الخدمات الحياتية اللازمة بالإضافة لمراكز الخدمات الأخرى من مصلي ومساجد وصلات للإطلاع والميادين والحدائق وقاعات للإنترنت والمكتبات وأرفق بها وسائل الترفيه والإدارات المساعدة على الأداء التنشيطي والتربوي والرياضي ومجموعة من الخدمات الصحية من وحدات علاجية وخدمات إسعاف.

ويشرف الصندوق بصورة كلية على هذه المدن عبر توفير كادر إداري مؤهل يضطلع بواجباته التنظيمية والإشرافية الإدارية لإدارة هذه المدن والإشراف عليها. كما يقوم الصندوق سنوياً بافتتاح عدد مقدر من المدن الجامعية في عدد من الولايات وتتفاوت تكلفة تلك المدن وسعتها حسب حاجة الجامعة أو الولاية، وهكذا تتوزع خارطة المدن الجامعية في كافة الولايات بحيث تغطي كافة أرجاء البلاد من الشمال إلى الجنوب والمركز والوسط.

ويقابل الصندوق هذا التحدي الكبير في إسكان الطلاب بتشبيد الداخليات والمدن الجامعية

في كل السودان, بحيث لا يكون هناك طالب أو طالبة في حاجة سكن. واستمرت مسيرة تشييد المدن الجامعية سنوياً خلال سنوات الإنقاذ الوطني حتى بلغ عددها 110 مدن جامعية هذا العام 2009م.